صعوبات قياس الرأي العام في الدول النامية

فتحي محمد اميمه جامعة مصراته– كلية الفنون والاعلام
f.emmaima@media.misuratau.edu.ly

ملخص:

قياس الرأي العام من أهم الموضوعات التي أعتنى بها معظم الحكام قديماً، لمعرفة أحوال الرعية وردود أفعالهم تجاه قرارات الحكومة وافعالها، وتطور الأمر إلى أن أصبح الرأي العام قوة يحسب لها كل حساب، فأنشئت المراكز والمعاهد المتخصصة لقياسه، إلا أن الأمر في الدول النامية لازال لم يأخذ نصيبه من الاهتمام، وهذا راجع إلى أسباب عدة. ومن هنا أنطلق هذا البحث لدراسة إشكالية مفادها، ماهي أهم الصعوبات التي جعلت من قياس الراي العام في الدول النامية متسماً بالصعوبة؟

أعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وتم توزيعه إلى مقدمة ومطلبين: تناول المطلب الأول الصعوبات النظرية، وخصص المطلب الثاني للصعوبات المنهجية، ثم خاتمة خلص فيها الباحث إلى نتائج انبثقت عنها بعض التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الرأي العام – القياس– القياس.

Abstract

Difficulties in measuring public opinion in developing countries

Fathi Mohamed Emmaima

Measuring public opinion is one of the most important issues that most rulers took care of in the past, in order to know the conditions of the parish and their reactions to the government's decisions and actions, and the matter developed until public opinion became a force to be reckoned with, so specialized centers and institutes were established to measure it, but the matter in developing countries did not take its share of interest, and this is due to several reasons. Hence,

this research was launched to study the problematic contained in the following question: What are the difficulties that made measuring public opinion in developing countries difficult? The researcher relied on the descriptive and analytical approaches, and the research was divided into an introduction and two requirements: the first requirement dealt with theoretical difficulties, and the second requirement devoted methodological difficulties, and then a conclusion in which the researcher concluded with results from which some recommendations were emerged.

Key words: public opinion - measurement – difficulties.

مقدمة

لجأ الحكام منذ القدم إلى عدد من الطرق لمعرفة راي العامة واتجاهاتهم، لكي يتخذوا القرار المناسب حيالها من هذه الطرق خروج الحكام بشكل تنكري؛ ليستمع ويرى لما يدور بين الناس، وإرسال بعض الموثوقين لديهم لجلب الاخبار، تم تطورت الامور شئيا فشئيا، حتى انشئت له المراكز البحثية والمعاهد المتخصصة، مثل: معهد جالوب وغيره، فبحوث الراي العام بدأت في التطور مع بداية القرن العشرين، واعتمدت على حرية وتعدد الصحافة ومع تطور وسائل الاتصال واتساع نطاق استخدامها في عالمنا اليوم؛ أصبح الرأي العام شريكاً في اتخاذ القرار وأداة للضغط الاجتماعي، وقوة يحسب حسابها، إذ يرى كثير من الباحثين أن قياسه هو بمثابة استفتاء على أداء الحكومة، وتعبير صادق عن الإرادة الشعبية، لأنه يتيح للأغلبية الصامتة التعبير عن رأيها، وتطرح عن طريقه أولوياتها فهو يقوم بتوصيل الآراء للسلطة السياسية التي قد تعمل التنظيمات السياسية على حجبها[1].

غير أن الوضع مختلف تماما في معظم الدول النامية، فمعظم هذه الانظمة لم تهتم به وتنظر إليه نظرة القاصر والغير ناضج، ما أدى إلى ضعف الممارسة الديمقراطية وانعدام الحريات السياسية، وسيطرتها على وسائل الاتصال والإعلام التي أصبحت أداة رئيسية تستخدمها السلطات لمخاطبة شعوبها، ومحاولة التأثير فيها سياسيا وثقافيا من اجل ترسيخ الأنظمة الحاكمة وتحقيق غاياتها، وقد اشار باولوفربي في كتابه اصول القمع ((إن تضليل عقول البشر أصبح أداة للقهر باعتباره الأداة التي تسعى النخبة السياسية من خلالها إلى تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة.))[2]

لقد ساهمت أمور كثيرة في إضعاف الرأي العام بالدول النامية، الأمر الذي جعل قياسه يعد من الأمور الصعبة، إن لم تكن مستحيلة في بعضٍ منها، نتيجة لعدد من الصعوبات، لهذا انطلق هذا البحث من إثارة تساؤل: ماهي اهم الصعوبات التي جعلت من قياس الراي العام في الدول النامية يتسم بالصعوبة؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من أهمية الموضوع؛ لما يشكل قياسه من أهمية بالغة في ترشيد القرارات السياسية، ما ينعكس بصورة إيجابية على استقرار الدول.

اهداف البحث:

- الوقوف على أهم الصعوبات التي تحول دون الوصول إلى قياس دقيق للرأي العام.
- وضع مقترحات لتجاوز العقبات التي تحول دون قياسه بصورة صحيحة.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، والذي تتطلبه طبيعة البحث، بغية وصف وتحليل أهم الصعوبات.

وقبل البدء في تبيان هذه الصعوبات، نشير إلى أن أغلب الكتاب الذين سبقونا في هذا المجال؛ قسموا هذه الصعوبات إلى: صعوبات نظرية تتعلق بمفهوم الرأي العام ومدى أهميته في تلك المجتمعات، وأخرى منهجية تعيق قياسه، وما نود الإشارة إليه هنا الترابط بين الصعوبات النظرية والمنهجية، حيث أن الكثير من الصعوبات النظرية تنتج عنها صعوبات منهجية، وهذا يشير إلى عدم إمكانية تطوير قياسات الرأي العام ما لم يتم تجاوز الصعوبات النظرية، وكل ما من شأنه التقليل من أهمية الرأي العام في هذه الدول، سواء ما يتعلق بالأنظمة السياسية، أو ما يتعلق بالعادات والتقاليد فالرأي لا يمكن أن تتضح أهميته وقوته إلا في المجتمعات الديمقراطية والتي تتكون من أفراد واعيين ومهتمين بالقضايا المجتمعية.

وفي هذا البحث سنوضح الصعوبات التي تضعف الرأي العام في الدول النامية والارتباط بين ما هو نظري ومنهجي.

المبحث الاول: الصعوبات النظرية.

هناك جملة من الصعوبات النظرية التي تجعل من عملية قياس الراي العام من الامور الصعبة يمكن ان نلخصها فيما يلي:

1- نقص المعلومات وغموضها التي يتكون بمقتضاها رأي عام:

إن إتاحة المناقشة الحرة للقضايا التي تهم الجمهور، وأتاحه الفرصة لعرض وجهات النظر المختلفة ازاءها، وعدم التعرض لتدفق المعلومات أو محاولة حجبها أو تزييفها؛ أمر يتصل مباشرة بطبيعة النظام السياسي وبمدى

توفر المناخ الديمقراطي، ولعل سيطرة السلطة سيطرة شبه كاملة على وسائل الإعلام وبالتالي الرقابة على تدفق المعلومات والآراء التي لا تتفق مع الخط السياسي لها؛ يعطي مؤشرا صادقا على محدودية وجود فرص المناقشة الحرة للقضايا الهامة والحيوية، التي يمكن أن يتكون الرأي العام حيالها في هذه الدول.([3])

2- السيطرة على وسائل الإعلام والاتصال واحتكارها من قبل السلطة:

إذ أصبحت وسائل الإعلام بجميع أنواعها وأشكالها في أغلب دول العالم؛ أداة بيد السلطة تستخدمها لتحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية وتعمل الحكومات على اعتقال النظم الإعلامية السائدة؛ لتعيد صياغتها وترسم استراتيجياتها وفقاً لأهدافها وتوجيهاتها، وبالتالي تحكم قبضتها على السياسات الإعلامية في هذه المجتمعات والدول وتلك هي اللعبة المعتادة دائماً والمتعارف عليها من قبل صناع القرار في إطار النظم الحاكمة التي تختلف من مكان إلى آخر [(4)].

أن حقيقة النظم السياسية في هذه الدول وحقيقة الأزمات التي تتعرض لها؛ يقود إلى شبه تسليم بأن الرأي العام الذي تسعى الانظمة السياسية إلى صناعته وتشكيله هو رأي عام مساند أو مؤيد أو مدافع بطريقة أو بأخرى عن الشرعية السياسية، وتتمثل علاقة الإعلام بالرأي العام في هذه الدائرة في ثلاث مستويات:

المستوى الأول: تساعد وسائل الإعلام في عملية تنفيذ ومتابعة برامج وسياسات التنمية، وهي تسعى للحصول على تأييد الرأي العام ورضاه بالمعني الإيجابي.

المستوى الثاني: تساعد وسائل الإعلام على تحقيق الأهداف السياسية والتنظيمية التي تحددها السلطة.

المستوى الثالث: تقوم وسائل الإعلام بترسيخ قواعد النظام وبلورة فلسفة المجتمع وتدعيمها.5

3- التخلف التكنولوجي:

فجوة التخلف التكنولوجي بين الدول المتقدمة ومعظم الدول النامية؛ أصبحت تتسع بمرور الزمن، فأقتصر دور الدول النامية على إنتاج المواد الخام – والتي يستمر سعرها بالانخفاض بشكل ملحوظ – وتصديرها إلى الدول المتقدمة مقابل سلع استهلاكية تصدر لها من الدول المتقدمة، فسيطرة الدول المتقدمة على سوق التكنولوجيا وإنتاجها وتطويرها، أوجد تبعية مباشرة لتلك الدول، ففي عصر العولمة يجري إنتاج معظم المعلومات ونشرها باللغة الإنجليزية ومعرفتها تتطلب الوصول إلى مستوى معين من الإلمام باللغة الإنجليزية.

والاحتمال الاكبر الدي لا خلاف عليه: هو أنه كلما قل التنوع اللغوي والثقافي عبر الانترنت؛ سوف تهيمن ثقافة أحادية على العالم هي ثقافة اللغة الانجليزية، ونمط واحد للحياة هو نمط الحياة الأمريكية، فكثير من اللغات لا تزال عاجزة عن التكيف مع تكنولوجيا الاتصال، وللتدليل على أهمية هذه القضية لنا أن نعرف أن نسبة من يستخدمون الانترنت اعتمادا على اللغة الانجليزية هي 47.5%، ونسبة مستخدمي الانترنت بلغات غير الانجليزية هي 52.5% موزعة بين اللغات الاوربية غير الانجليزية 28.9%، واللغات الاسيوية غير الانجليزية 23.5% ، واللغة العربية 0.6%.[6]

لقد شهدت العقود الاخيرة أهمية متزايدة لشبكة المعلومات الدولية، باعتبارها وسيلة اتصال امتازت عن غيرها من الوسائل بالعديد من المزايا؛

الأمر الدي جعلها تقوم بدور هام في تعبئة الجماهير وتبادل الآراء والأفكار، وأصبحت ذات أهمية بالغة في تأسيس أنماط مشاركة جديدة تجاوزت العديد من القيود التي تفرضها بعض الانظمة السياسية، واستطاعت بذلك أن تمثل إحدى أدوات التغيير السياسي خلال الأعوام الأخيرة.([7]).

4- عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي:

يشكل عدم الاستقرار السياسي واحتدام الصراع والتنافس على المناصب وغياب الديمقراطية عائقا أساسيا أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي، فتتحول مسألة الأمن إلى البند الرئيسي والوحيد في جدول أعمال النخب الحاكمة التي تكرس الجزء الأكبر من الاستثمارات في قطاع الأمن وغالباً ما تكون قطاعات المعرفة والبحث العلمي هي الضحية التي تتعرض للإهمال نتيجة الاهتمام السياسي واقتصار الاستثمارات عليه، وفي المقابل فإن نصيب البحث العلمي والتقني لا يتجاوز سوى 0.002% من الناتج المحلي مقابل ما يزيد على 2% بالنسبة لمعظم الدول الصناعية[(8)]، وقد أثر ذلك بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية التي لا تقل أهمية عن الأوضاع السياسية من حيث التأثير عن الرأي العام، فالتفاعل المتبادل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي داخل الدولة الواحدة؛ يؤثر حتماً على النواحي الاجتماعية والثقافية للمجتمع، لأنها تؤثر على ميول الناس واتجاهاتهم وآرائهم، فتفاقم ظاهرة التخلف الاقتصادي وخاصة في السنوات الأخيرة، بسبب تأخر الدول في إجراء الإصلاحات المطلوبة أدى إلى تراكم العديد من المشاكل الاقتصادية، كارتفاع الأسعار، واستمرار الفساد وهدر المال العام، وزيادة معدلات البطالة والفقر، وما تحمله من آثار سلبية وضارة على حياة المواطنين، وعلى التركيبة السكانية،

وتدخل أجهزة الأمن في أدق تفاصيل حياة المواطن، وفقدان المساءلة والشفافية وضعف المهارات والخبرات في دوائر الدولة، بسبب تدني الأجور إلى أدنى مستوياتها، كل ذلك يؤثر سلباً في إضعاف إرادة المواطن وإبداعاته وإقصاءه وتهميشه، وبالتالي إفقاره، وفي مثل هذه الأوضاع فإنه من الصعب قياس أو تحديد اتجاهات الرأي العام، فالشعب الجائع لا يمكن أن يستخدم العقل وأن يقتنع بالمنطق ويكون لقمة سائغة في أيدي محترفي السياسة[9]، إضافة إلى ذلك فإن أغلب أفراده يكونون منشغلين طوال يومهم بالعمل من أجل البقاء على قيد الحياة وليس لديهم الوقت الكافي أو الجهد اللازم لمناقشة المشاكل العامة، وبالتالي فإنهم لا يمثلون عنصراً في تكوين الرأي العام في بلادهم ويمنعهم من المشاركة في الحياة العامة.

5- عدم الاهتمام بالباحثين وعدم استقلالية المراكز البحثية:

إن الاهتمام المتزايد الذي توليه الدول المتقدمة بالبحوث العلمية؛ أثبتت للعالم أن تقدم الأمم يكمن في قدرات أبنائها على استغلال المتاح والممكن من ثرواتها؛ لأن التقدم لم يعد مقتصراً على الموارد الطبيعية التي توجد داخل أراضي الدول أو بموقعها الجغرافي وأهميته الاستراتيجية؛ بل أصبح مرتبطاً بالعنصر البشري ومقدرته على البحث؛ والسعي للتقدم في كافة جوانب الحياة، لذا فإن البحث العلمي أصبح من الأساسيات التي تعتمد عليها الدول لمواكبة العصر، ولتزويد المجتمع بالمعرفة والعلم الذي يساهم في حل كل مشاكله، ورغم وجود تفاوت ملحوظ بين دول العالم في اهتمامها بالبحث العلمي وبالمراكز البحثية، تبعاً لتطور وتقدم كل دولة، حيث يبلغ متوسط القاعدة البشرية من الباحثين حوالي 0.8 لكل الف نسمة في الدول العربية مقارنة 6 – 14 باحث لكل الف نسمة في أغلب دول منظمة الامن والتعاون OECD[10]، حيث حظ البحث العلمي في معظم الدول النامية يعد أقل قياساً بغيرها من دول

العالم المتقدم، مما أنتج فجوة شاسعة بين الدول النامية والمتقدمة، والتخلف العلمي في هذه الدول ما هو إلا نتاج لغياب حرية التفكير وحرية البحث العلمي الذي تفرضه دائما الطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي الحاكم، بحيث تسير تلك البحوث بما يخدم مصالحها ويحقق ذاتها، ولعل هذا ما دفع موجات من العلماء والباحثين إلى الهجرة خارج أوطانهم باحثين عن مناخ علمي ملائم لهم.

6- قياسات الرأي العام تكون بعد حدوث الحدث أي للقياس بأثر رجعي، ولا تكون لدراسات استشرافية وأحداث مستقبلية:

إلى جانب قلة وضعف دراسات استطلاعات الرأي العام في الدول النامية؛ فإنها تميزت بتأخر تنفيذها، سواء بأمر من المراكز الحكومية الداعمة، أو لوجود صعوبات حالت دون تنفيذها في التوقيت المناسب لها، بحيث يتمكن القائمون عليها من الاستشراف بنتائجها، خاصة في البحوث التي تهدف إلى استطلاعات الرأي العام في الخطط التنموية؛ بل تقتصر على وصف الأحداث بعد حدوثها، وهذا ما تسبب في إضعاف دراسات الرأي العام، فأغلب المواضيع لا يتم دراستها إلا بعد مرور وقت عليها، وفي بعض الأحيان لا تجد الاهتمام الكافي من جماهير الرأي العام المستهدفين لقناعتهم بأن نتائجها لن يكون لها تأثير فاعل على صانع القرار، الأمر الذي يجعل نتائجها هزيلة وليست ذات قيمة تذكر.

7- عدم السماح بالرأي الأخر:

إن الوسائل السمعية والبصرية الأكثر انتشارا وقدرة على الوصول إلى الجمهور؛ لاتزال تحت احتكار السلطات المتعاقبة، وتبقى فضاء مغلق أمام كل رأي مخالف أو معارض للسلطة، وإن بعض الصحف الخاصة لا تهتم بتقديم

المعلومات الكاملة للمواطن، وتترك له حرية تكوين رأيه في القضايا المختلفة، وإنما تقدم له رايا جاهزا يعبر عن توجهاتها وايديولوجيتها .... إن عقيدة الرأي العام لم تدخل بعد الأخلاق السياسية، حيث لا يهتم رجال السياسة بمعرفة رأي الجمهور ولا يعتقدون أنه من المجدي أو من الضروري العودة إلى هذا الرأي والأخذ به، مما يولد أزمة واعتقاد في فائدة استطلاعات الرأي العام لدى الباحثين والمبحوثين على السواء.(11)

8- درجة الوعي لدي المواطنين التي تحول دون القيام باستطلاعات:

يسود نقص وعي في معظم الدول النامية بأهمية البحوث والدراسات بشكل عام لعدد من الاسباب من بينها: عدم قناعتهم بكفاءة ومقدرة العناصر الوطنية، والنظرة الدونية لهم مقارنة بزملائهم في الدول المتقدمة، اما فيما يخص بحوث الرأي العام ومعتقدات الأفراد فيسود اعتقاد بأن هذه البحوث سخرتها الحكومة لخدمتها وتكريس سلطتها، وعدم أهمية نتائجها في التأثير على صانع القرار، ويكون الرأي في هذه الحالات أقرب إلى الرأي الموجه الناتج عن إملاءات غير قابلة للنقاش والحوار، وتعتبر هذه من أهم الصعوبات التي تواجه قياس الرأي العام، فعدم تجاوب المبحوثين وتقتهم في الاجابة؛ تؤدي إلى نتائج غير دقيقة، ولا يمكن الاعتماد عليها، كما أن المجاملة وأتباع رأي الأغلبية والتزام الصمت؛ له دور سلبي كذلك.

9- عدم قدرة وسائل الإعلام في التعبير الموضوعي عن هموم الجماهير:

من جانب الاتصال والحريات هناك عقبات كثيرة ينبغي تجاوزها، فالهوة بين ما يقال وما هو واقع لازالت هوة شاسعة، ولا يبدو واقعيا أن الفرد كمبحوث محتمل أو مفترض أن يتمتع بالحرية الكافية التي تسمح له بالأدلاء برأيه أو آرائه حول مختلف القضايا فضلا عن أنه لا يملك المعلومات الكاملة التي تسمح له بتكوين هذا الرأي.([12])

إن حرية الممارسات الإعلامية ودرجة قوتها في التعبير عن إرادة الشعوب وإشكالاتها إنما تعود بالدرجة الأولى إلى درجة الديمقراطية التي تسود هذه المجتمعات[13]، لكي تقوم بأحد المهام الموكلة إليها وهي قيامها بحماية مصالح المجتمع، بحيث تكون حارسًا له، فالجمهور يتطلع لوسائل إعلام تراقب تركيب السلطة داخل المجتمع، وتمثل مصالح المجتمع في مواجهة السلطة، وتخبره بأية انحرافات ترتكبها السلطة، فالإعلام الحر يقوم بثماني وظائف أساسية لدعم عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي، وتشمل هذه الوظائف الآتي:

أ- **الوفاء بحق الجماهير في المعرفة:** من خلال نقل الأنباء من مصادر متعددة، وشرحها وتفسيرها، ونقل الآراء المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية.

ب- **الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال:** من خلال تحولها لساحة للتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات وإتاحة الفرصة للجماهير لإبداء آرائها في المشروعات الفكرية والسياسية المطروحة، وفي التعبير عن مشاكلها.

ج- **الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية:** من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تؤهل المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء للأحزاب السياسية، أو التوجهات الفكرية، أو التصويت بما يدعم النشاط السياسي العام.

د- **إدارة النقاش الحر في المجتمع:** بين جميع القوى والتوجهات والأفكار للوصول إلى أفضل الحلول.

هـ- **الرقابة على مؤسسات المجتمع:** وحمايته من الانحراف والفساد، عن طريق الكشف عن انحرافات السلطة، وفساد مسؤوليها، وإساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.

و- **المساعدة في صنع القرارات:** فلوسائل الإعلام تأثير كبير على القرارات السياسية، ويرجع ذلك لأنها تؤثر على القرارات السياسية فقد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار، كما أن صانع القرار ينظر إليها كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته، فوسائل الاتصال في الأنظمة الديمقراطية تكون حرة في نقل المعلومات والتفاعل مع القضايا والأحداث وبالتالي تكون قدرتها على صنع القرار قوية، بينما في النظم السلطوية حيث تُنقل المعلومات من أعلى إلى أسفل، يضعف الدور الذي قد تمارسه هذه الوسائل.

ز- **التأثير في اتجاهات الرأي العام:** حيث أصبحت وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكّل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة، ومعرفة الشخصيات السياسية بجانب دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية ككل، فعن طريقها يتم بناء الحقيقة السياسية نظرًا لأن الجمهور لا يملك التحكم فيما يُقدَّم له، وإنما هو في العادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائل الإعلامية، فعن طريق مضمون هذه الوسائل يمكن التعرف على توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا مما يرشد السلطة السياسية ويسهم في إنجاح سياساتها ويقلّل من فرص تعرضها للخطر والانتقاد من قبل الرأي العام.

ح- **مراقبة الأحداث المعاصرة:** وهي الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر بالإيجاب أو السلب على رفاهية المواطنين، بحيث يكون المجتمع على

اطلاع ومعرفة بما يجري وقادرًا على التكيف مع الظروف والمستجدات[14].

غير أن وسائل الإعلام في الدول النامية؛ لم تستطيع القيام بوظيفتها بالشكل المنتظر والمطلوب، وذلك لتخليها عن وظيفتها التقليدية، أي: وظيفة السلطة الرابعة، فهي تعتمد اعتماداً كلياً على الإعلان، ولا تستطيع أن تتحدى سلطة المال والأعمال، وهذا ما جعلها تفقد استقلاليتها وموضعيتها.

10- التناقض في المعلومات يخلق رأي عام حائر ومفكك يتغير بسرعة ويصبح متقلب:

لم يعد الإعلام المعاصر مجرد أداة لتوصيل المعرفة وتزويد الناس بالخبر والحدث، أو حتى وسيلة للترويح والترفيه والتسلية؛ بل تعدى ذلك بعد تطور وسائله وتعددها ليصبح أداة فاعلة لصناعة الرأي العام الذي لم يعد مستقبلا للمعلومة أو الخبر، بل أصبح يتفاعل ويتأثر عقليا وفكريا وسلوكيا، والدول من أجل تنفيذ سياساتها وفرض أرادتها صارت تلجأ إلى التضليل الإعلامي سواء للتلاعب بالرأي العام المحلي أو الدولي، وعمليات التضليل في نقل الخبر أو تداوله خاصة في الامور السياسية والعسكرية.([15])

فحجب المعلومات أو استخدام أسلوب تسريب بعضٍ منها من قبل السلطات في وسائل إعلامها، وإلحاقها بالنفي والإنكار لأسباب تكتيكية هدفها تفكيك وبعثرت الرأي العام؛ سيؤدي حتما إلى تقلبه بدرجة يصعب قياسه فيها لعدم ثباته وتغيره بشكلٍ مستمر.

11- انتشار الأمية في معظم الدول النامية:

في الوقت الذي تعرف فيه الأمية في عصرنا الحالي بأنها الجهل باستخدام الكمبيوتر، تعاني الكثير من دول العالم النامية من عدم المعرفة بالقراءة والكتابة ومما لا شك فيه أن الأمية تعد من أخطر المشاكل، وهي السبب الرئيسي في سلب الوعي والفكر في كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصحية، فارتفاع نسبة الأمية وعدم القدرة على القراءة والكتابة في معظم المجتمعات النامية، والتي قدرت فيها بنحو 40% لعام 2000[16]، الأمر الذي أثر على الرأي العام وإمكانية تكوينه في أكثر من اتجاه.

النسبة الامية المرتفعة للأميين بالنسبة لمجمل السكان، تمثل عقبة أمام عملية توزيع الاستمارات، إذ هناك احتمالات كبيرة لبروز انحرافات في معطيات البحث، بين أولئك الدين يجيبون بأنفسهم عن اسئلة الاستمارة، والذين تقرأ لهم هذه الاستمارة، وتطرح هنا مسألة التأثير الذي يمكن أن يحدثه تواجد الباحث أو عدم تواجده أثناء الإجابة على اسئلة الاستمارة.([17])

12- التناقض بين الشعارات المرفوعة والواقع:

التعبير الإعلامي والسياسي له حدود واضحة مسبقا، إذ يسمح فقط بما يؤيد النظام وسياسته الداخلية والخارجية، وبما يدعم فكره واتجاهه السياسي والاقتصادي، ولا يخلو أي بلد عربي تقريبا من وجود قوانين تحدد حرية التعبير الإعلامي والسياسي والاجتماعي، كما لا يخلو من العملية الرقابية المباشرة أو غير المباشرة، أما الكتاب والفنانون ورجال الإعلام فمنهم من يخدم الأنظمة الحاكمة ويتقرب منها، ومنهم من يهادنها ويسايرها ومنهم من ينحاز إلى الطبقات الشعبية وبالتالي يصطدم مع تلك الأنظمة الحاكمة ومع مؤيديها.[18]

تلجأ جميع الدول في العالم إلى التضليل الإعلامي في أوقات الحرب، أو باسم الصالح العام، أو بمقتضي حاجة الدول، كما تمارس الدول التضليل الإعلامي من أجل كسب تأييد الرأي العام لسياساتها، أو لحجب مساوئها، ولكي تبقي الحكومات في السلطة؛ يتعين عليها أما استعمال القوة – وهذا غير مقبول في الدول الديمقراطية – وإما كسب رضا المواطنين عن طريق الاقناع وهذا أمر صعب، وبالتالي تلجأ معظم الحكومات في العالم إلى التضليل الإعلامي لفرض السيطرة على المواطنين وانتزاع رضاهم ([19]).

13- استخدام الدول الكبرى لأساليب تكنولوجية حديثة في الدعوة لقيمها ومبادئها وأصبحت الدول النامية ساحة لصراع أفكارها:

تدرك الدول النامية أن المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال الحديثة يمكن أن تكون أكثر خطرا على أوضاعها من أشكال التبعية القديمة؛ لأن نظم التكنولوجيا الحديثة تتطلب تبعية مطلقة للغرب، وتتحقق هذه التبعية من احتكار الغرب لبنوك المعلومات ونظم الحاسب الألي والاقمار الصناعية والهيمنة الثقافية على الإنترنت، ويمكن أن تؤدي هذه الأشكال مجتمعة إلى ثقافة نخبوية في الدول النامية تتبع بالضرورة لثقافة الغرب، وفي هذا الاتجاه؛ يرى بعض الأكاديميين الغربيين أن الأنترنت وسيلة إعلامية غير محايدة؛ لأنها تعمل سلطة في يد الولايات المتحدة، وأنها تعبير عن منطق النظم الاجتماعية والسياسية المسيطرة على النظام الدولي، كما أنها تعمل على تحويل العالم إلى مجرد مركز تجاري لتسويق منتجاتها.([20])

وما ينتج عن ذلك من نشوء الاحتكارات وفتح الطريق للسيطرة على مقدرات الناس وتوجيههم سياسياً وفكرياً واجتماعيا وأخلاقياً، بما يخدم مصالحهم وطريقة تفكيرهم.

14- انتشار الرأي العام الكامن في الدول النامية:

تنظر الحكومات في أنظمة الحكم الديكتاتوري إلى الرأي العام نظرة أبوية، ولا تعتبره مصدرا لنظام الحكم، ولكن نتاج لهذا النظام، وترى أنه قاصر يحتاج إلى تشكيل وتوجيه وغير واع ويحتاج إلى تنوير وتكوين، وتسعى دائما إلى السيطرة عليه والتأثير فيه بالدعاية والخطاب التعبوي، وباستخدام وسائل الإعلام التي تعتبر بالنسبة له أدوات تنفيذية وأبواق تعبويه للجماهير، كما يعتبر الصحفي موظف يتقاضى أجرا، ويقوم بتنفيذ التعليمات والأوامر دون محاولة انتقاد أو التعبير عن رأي يخالف أتجاه النظام.([21])

في بعض الانظمة التي تمارس عمليات تزييف متواصل ومنظم لوعي المواطنين؛ اتبعت فيه سياسات التعتيم والتضليل والسيطرة، وعملت على نزع عامل مهم وأساسي في تحريك الرأي العام هو الشعور بالمواطنة، فالأنظمة القائمة على الاستبداد والإكراه تجهض مفهوم المواطنة وتخرجه من مضامينه السياسية المتجهة نحو الموازنة الفذة بين ضرورات النظام والسلطة ومتطلبات الكرامة والديمقراطية، وهذه الأنظمة بأبنيتها الضيقة؛ تحول مؤسسة الدولة إلى طبقة مستضعفة تمارس عليها الإقصاء والتهميش، وهي بذلك تفقد المواطنين انتماءهم ووطنيتهم، ما يدفعهم إلى الاحتفاظ بآرائهم خشية العقاب الذي تمارسه تلك السياسات ضد الرأي الآخر.

الصعوبات المنهجية:

بالنظر للصعوبات السابقة والتي لم تقتصر على قياس الرأي العام فحسب، بل عملت على إضعاف البحث العلمي في جميع مجالاته وأدت إلى تأخر عملية التنمية والتطور في الدول النامية؛ شكلت عدد من المشكلات والصعوبات المنهجية التي أفرزتها الصعوبات النظرية نجملها في النقاط التالية:

1- **قلة أو ندرة الباحثين المؤهلين والأمناء في جمع البيانات:** إن ضعف التعليم بشكل عام في الدول النامية وعدم الاهتمام بالبحث العلمي؛ أدى إلى قلة وندرة الباحثين المؤهلين، وعدم استغلال طاقات الشباب الطموح ممن لديهم أفكار مستحدثة، والخشية من اقتحام المشكلات الواقعية بفكر بحثي حر قوى جزئ، لتشخيص الأسباب الحقيقية لهذه المشكلات وتحديد العلاج المناسب لها، الأمر الذي أدى إلى إقصاء ذوي الكفاءات العلمية وتغييب دورهم وقمعهم في بعض الأحيان من قبل السلطات الحاكمة في البلدان النامية، مما دفعهم إلى الهجرة إلى دول أخرى، نتيجة توفر مناخ وجو من الديمقراطية التي تتيح لهم العمل على أراضيها، وهذه الفئة قليلة جداً، لأن ضعف التعليم في الدول النامية خلق أشباه متعلمين تنقصهم الخبرة والكفاءة العلمية، وعدم الدراية الكافية بشروط البحث العلمي المنهجية والأخلاقية، وعدم جديتهم في القيام بالبحوث إما لخلل في دواتهم أو للإحباطات التي يواجهونها وبالتالي لا يتم الاهتمام بشكل كبير في إجراء البحث وتطبيقه، وقد يتم إسناده لباحثين من الظاهر مما قد يخل بالبحث وقيمته العلمية، زد على ذلك فإن بعض الأنظمة السياسية في الدول النامية تقيد تنفيذ البحوث بعدد من الشروط، فيضطر

الباحثين إلى الخضوع لها، وعمل تجاوزات مخلة بالبحث العلمي كالتزوير والتلاعب بنتائج البحوث وتوظيفها بما يخدم أهدافها السياسية سواء كانت داخلية أو خارجية.

2- **عدم تجاوب وتهرب المبحوثين من الإجابة:** إن محدودية التجاوب مع عمليات البحث العلمي وقلة العائد من الاستبيانات؛ تؤدي حتما إلى أخطاء في التشخيص والعلاج، إضافة إلى ذلك سيطرة بعض من الأفكار والمعتقدات البالية على شرائح عديدة من أفراد المجتمع الذين يخشون التعاون مع الباحثين، خاصة في مجال البحوث الميدانية، إما لقناعة هؤلاء الذين يمثلون الرأي العام بعدم أهمية آرائهم التي يمكن أن يحويها أي بحث علمي، أو لخوفهم من التعرض للمسائلة والعقاب إذا تعاونوا مع الباحث دون موافقة رؤسائهم في العمل، أو خوفا من رجال الأمن والسلطة، فآليات القهر التي يمارسونها ضد الجماهير؛ تعمل على ترسيخ مفهوم الإذعان والخنوع، ناهيك عن التهديد المتواصل الذي يشعر أنه معرض له على الدوام من قبل السلطة الاستبدادية ما يجعله في موقف الإنسان المدافع من أي شيء يمت بصلة للسلطة حيث ارتبطت في ذهن المواطن باستجوابات الأجهزة الأمنية، مما جعلهم يتعاملون معها بحذر، وارتباط الاستجواب في مخيلة الفرد باستنطاق الشرطة؛ يؤدي إلى تعامله مع هذه الاستطلاعات بنوع من التوجس والحذر الشديدين ، والتكتم الذي يطبع سلوك الفرد ويجعله يدلي بمعلومات مغلوطة[22]، اضافة إلى نقص المعلومات المتاحة للأفراد رغم أهميتها في تكوين الرأي العام، فمن لا معلومات عنده لا رأي سديد له.[23]

3- **اختيار الموضوع:** فبغض النظر عن أهمية الموضوع بالنسبة لوجهة نظر أغلبية أفراد المجتمع؛ فإن توقيت اختياره وتنفيذه قد تأتي بعكس مصالح

القائمين به، والسبب في ذلك: هو احتمال أن يتم الاستطلاع بعد فترة زمنية طويلة من إثارة الموضوع ومناقشته، نتيجة لمجموعة من العراقيل التي تفرضها أجهزة الدولة، أو بسبب الوقت الذي يستغرقه الباحث في الدراسات الاستطلاعية، أو بسبب عدم توفر الإمكانيات المادية والتكنولوجية، وبذلك يكون الاستطلاع بسؤال الجمهور عن آرائهم حول موضوع قلت حداثته واندثرت بعض جوانبه، ولم يعد يحتل المرتبة الأولى في فكر الجمهور، وفي المقابل قد يتم اختيار موضوع مطروح للمناقشة، ولكن لم تتضح أبعاده جيداً للجمهور؛ فيؤدي إلى استطلاع غير دقيق.

4- عدم توفر قاعدة بيانات دقيقة تمكن الباحث من اختيار دقيق للعينة:

تواجه الباحث صعوبات جمة تتمثل في: غياب أو شبه انعدام قاعدة للبحث تسمح له باختيار العينة الملائمة والممثلة لمجتمع البحث ... كما أن عدم التجانس السكاني مشكلة كبيرة فيما يتعلق بالصدق الخارجي للبحث، مثل: التجانس في العامل اللغوي والمستوي التعليمي لجمهور المبحوثين[24]، فمشكلة اختيار العينة وتمثيلها ليست مشكلة تقنية بحثية وإنما هي مشكلة منهجية تتعلق باختيارات الباحث النظرية والسياسية والثقافية وبالمفاهيم والمناهج التي تتبناها، كما أن اختيار الفئات الاجتماعية الممثلة للعينة يفترض عدة أمور تتبع عن التقسيمات الطبقية والسياسية والدينية والعرقية التي تتوزع في المجتمع.[25]

لم تهتم معظم الدول النامية بعمل إحصائيات رسمية معتمدة وبشكل دوري حول مواطنيها بحيث تسهل عملية الدراسات الاستطلاعية، وحتى وإن وجدت هذه البيانات فهي في أغلب الأحيان تكون قديمة وغير صحيحة، بالإضافة إلى إحاطة الأرقام والإحصاءات الرسمية بسرية غير مبررة

وعدم تزويد الباحث بها، لدعاوي أمنية في الوقت الذي يمكن الحصول عليها من جهات أجنبية كالبنك الدولي وبعض المنظمات الدولية، أيضا تعذر الوصول إلى مصادر المعلومات خاصة الموجودة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين أو في الدول التي تمارس حجب بعض مواقع الإنترنت، ناهيك عن الصعوبات الميدانية التي تواجه عملية جمع البيانات وعدم تسهيل مهمة الباحث، والريبة فيه وفي أهدافه البحثية، بدعوى أن لديه أجندة خفية، اضافة إلى ضعف الانتاج العلمي في هذه الدول لا تملك قاعدة بيانات عن النشاط العلمي وليسن هناك وسائل مناسبة ومتوفرة لنشر النتائج التي يتوصل إليها العلماء لنقل خبرتهم إلى بقية المؤسسات[26]، فالرأي العام عادة ما يكون مرتبط بوقت معين وقياسه يتطلب السرعة والدقة وهذا يعد أمر صعب في دول تفتقر إلى هذه الإمكانيات بغض النظر عن سياستها.

5- **صعوبة التأكد من مصداقية النتائج المستخلصة من هذه الاستطلاعات** ومدى مطابقتها للواقع الفعلي لرأي الأغلبية التي يتعلق نتائج أو فعل القرار على مجريات حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستهلاكية وحتى الذوقية؛ فهناك عوامل عديدة تتحكم بنتائج الاستطلاع؛ لذلك ينبغي على الدارس في ميدان الرأي العام ان يحدد نوع الجماهير التي يدرسها ونوع الزاد الثقافي والفني والإعلامي الذي تتزود به؛ لكي يستطيع ان يتبين هل هي جماهير مراهقة مضللة وسريعة الانقياد، تحكمها الغرائز والعواطف، أم هي جماهير صلبة اعتادت على النقاش والجدل والنقد وتقليب أوجه الامور قبل تكوين آرائها والانحياز إلى جانب من الجوانب.[27]

النتائج:

ومما سبق يمكننا استنتاج جملة من الأسباب التي جعلت أدت إلى ضعف الرأي العام في الدول النامية:

1. التخوف الحكومي من إعلام الجماهير بسياساتها وبرامجها ومواقفها، خاصة السياسية والاقتصادية.
2. عدم ثقة المواطنين في الجهات التي تقوم باستطلاعات الرأي العام، إضافة إلى عدم قدرة هذه الجهات أو المؤسسات على تقديم نفسها بشكل صحيح للرأي العام من جهة، ولصناع القرار من جهة أخرى.
3. شعور النخب الحاكمة بأن هذه الاستطلاعات لها أهداف وغايات تتعلق بالطعن في شرعيتها، أو تحريض الرأي العام عليها، وأنها لا تنطلق من المصالح الوطنية المطلقة.
4. الشكوك الموجهة تجاه الجهات التي تقف وراء استطلاعات الرأي العام من حيث وطنيتها وعلاقاتها الخارجية ومصادر تمويلها.

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة فان الباحث يوصي بما يلي:

- الوضوح والشفافية في التعامل بين الحكومات التي تسيطر على وسائل الاعلام والاتصال وشعوبها.
- انشاء مراكز بحثية تختص بقياس الراي العام تتمتع بالذمة المالية والادارية المستقلة، وعدم تبعيتها للمؤسسات الحكومية واعداد مختصين بقياس الراي العام، وتأهيلهم وتدريبهم وفقا للأسس العلمية الحديثة.
- في ظل الانفتاح الاعلامي وعدم سيطرة بعض الدول النامية ومقدرتها على مواجهة الحرب الإعلامية، الامر يتطلب تحصين الراي العام وفقا لما ينص عليه الدين وثقافة المجتمع.

المراجع والهوامش

[1]– أ. د. مرفت محمد كامل الطرابيشي، **بحوث قياس الراي العام المناهج والأدوات**، 2007، ص 179.

[2] - نبيه محمود السعداوي، **الإعلام وتضليل العقول**، السويداء نت، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الدخول 5. 3. 2012.

[3] - قلاتي عبد الكريم، **((الإعلام والرأي العام أي علاقة؟))**، مجلة فكر ومجتمع، العدد الرابع، الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، ابريل 2010، ص 121.

[4]– بومعيزة السعيد، **((التضليل الإعلامي وأفول السلطة الرابعة))**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 18، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، يونيو 2004، ص 88.

[5] - قلاتي عبد الكريم ، مرجع سابق، ص 111.

[6] - د. بسيوني ابراهيم حمادة، **حرية الإعلام الإليكتروني وسيادة الدولة مع إشارة خاصة إلى الوضع في الدول النامية، كراسات التنمية**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2001، ص 27.

[77] - فتحي محمد اميمه، **مؤشرات الرأي العام من خلال شبكات التواصل الاجتماعي**، المؤتمر الدولي المحكم الخطاب الاعلامي بين الشريعة والقانون، جامعة الزرقاء، الاردن، 13- 14. 5. 2015.

[8]– فتحي محمد اميمه، **واقع البحث العلمي في الدول العربية**، المؤتمر الدولي الثالث، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 18–19. مايو.2011، ص 334.

[9] - عاطف عدلي العبد، **الرأي العام وطرق قياسه**، القاهرة، دار الفكر العربي، 2006، ص 58.

[10] - **لا مستقبل دون نهضة تكنولوجية**، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 112.

[11] - عبد الوهاب بوخنوقه، **((استطلاعات الرأي العام في الجزائر مشكلة تقنيات أم مسألة حريات وذهنيات))**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 18، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الاتصال والإعلام، 2004، ص 28، 29.

[12] - عبد الوهاب بوخنوقه، مرجع سابق، ص 28.

[13]– عزيزة عبده، **الإعلام السياسي والرأي العام**، دار الفجر للنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، 2004، ص41.

[14]– صفوت العالم، **دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي مصر نموذجا، شبكة المعلومات الدولية**، 14 مارس 2013.

[15] - فتحي محمد اميمه، **التضليل الإعلامي في الإعلام الرسمي**، ملتقي الفجيرة الإعلامي الثالث، جامعة الفجيرة، 17- 18. ابريل 2012.

[16]– نزار قنوع وآخرون، **هجرة الكفاءات العلمية (النقل المعاكس للتكنولوجيا)**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، عدد 1، 2006.

[17] - عبد الوهاب بوخنوقه، مرجع سابق، ص 35.

[18] - قلاتي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 125، عن: عبد الله بوجلال، **الإعلام والوعي الاجتماعي لدي الشباب الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 1989، ص 354.

[19] - بومعيزة السعيد، مرجع سابق، ص 95.

[20] - بسيوني ابراهيم حمادة، مرجع سابق، ص 4.

[21] - قلاني عبد الكريم، مرجع سابق، ص 120.

[22] - عبد الوهاب ابوخنوقه، مرجع سابق، ص 33.

[23] - عاطف عدلي العبد، مرجع سابق، ص 53.

[24] - عبد الوهاب ابوخنوقه، مرجع سابق، ص 34.

[25] - د.حميده سمسم، **نظرية الرأي العام**، الدار الثقافية للنشر.

[26] - فتحي محمد اميمه، **واقع البحث العلمي في الدول العربية**، مرجع سابق.

[27] - عاطف العدلي العبد، مرجع سابق، ص 60.